كلية التراث الجامعة
المؤتمر العلمي السنوي الحادي عشر

النظام السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية
Political system in the United States of America

م.م. عبد الغفور اسعد عبد الوهاب
كلية دجلة الجامعة الاهلية / بغداد

المستخلص

تعتبر الدساتير هي الدعامة الأساسية لقيام الدولة الحديثة في حالة تطبيقها بحسن نيه من قبل الحكام ووعي وثقافة الطبقة المحكومة , وهناك ثلاث انظمة سياسية في العالم المعاصر, هي النظام البرلماني, النظام الرئاسي , ونظام حكومة الجمعية . وللنجاح الكبير للنظام الرئاسي في الولايات المتحدة الامريكية بحثنا التطور التاريخي لهذا النظام والمبادىء الاساسية للنظام السياسي الامريكي, ومؤسساته الدستورية لعله يمكن الاستفادة منه في تطبيق ذلك على النظام السياسي في الدولة العراقية

Summary

The constitutions are the mainstay of the modern state in the case of good application by the rulers and the consciousness and culture of the ruling class. There are three political systems in the contemporary world, namely the parliamentary system, the presidential system, and the system of the government of the society. For the great success of the presidential system in the United States of America we discussed the historical development of this system and the principles and institutions of this system, the principles and institutions of this system, and success in the United States of America and try to apply to the political system in the Iraqi state.

المقدمة

نشأ النظام السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية في خضم التطورات الفكرية والنظريات الفلسفية والمستجدات العلمية والتقنية التي كان لها تأثيربالغ في المفاهيم المتعلقة بالأنسان والمجتمع والسلطة والمعرفة والملكية ....

وجاء الدستور الأمريكي نموذجاً رائعاً لكيفية تنظيم السلطات في الدولة والحد من غلوائها ,فعمد الدستور الأمريكي الى تحديد صلاحيات واضحة للسلطات الثلاث في دولتهم , ووضعوا لكل منها كوابح وضوابط .

ان الدستور الأمريكي موضع فخر واعتزاز وتبجيل لا مثيل له لدى الشعب الأمريكي بل يضفي عليه وعلى الكتاب المقدس صفة تتسم بالقداسة , معتبراً ان الدستور هو صوت الشعب , والكتاب المقدس هو صوت الله .وأكد الدستور الأمريكي

على ان الحكومة تقوم لحماية الحقوق وان السلطة تنبثق من رضى المحكومين , وأول دستور في العصر الحديث وضع تحديداً واضحاً, وفي نص دستوري , لصلاحيات المؤسسات والهيئات الدستورية والسياسية في الدولة , وأول من أخذ بالنظام الرئاسي وأحسن تطبيقه, واول من نادى بمبدأ سمو الدستور وأتاح للمحاكم مراقبة دستورية القوانين , واول من ابتكر النظام الفدرالي , انطلاقاً من الكونفدرالية .

وبغرض الاحاطة بالموضوع من كافة الجوانب لا بد من التطرق الى ما يأتي

اولا : اهمية الدراسة :- تنبع اهمية دراسة النظام السياسي في الولايات المتحدة الامريكية من نجاحه وتطبيقه في امريكا واصبحت اكبر دولة في عالمنا اليوم وامكانية الاستفادة من هذه التجربة وتطبيقها على الدولة العراقية .

ثانيا : مشكلة الدراسة :- تتجسد مشكلة الدراسة ببيان التطور التاريخي للنظام السياسي الامريكي واهم مبادئه ومؤسساته الدستورية , وهل بالإمكان الاستفادة من ذلك الواقع الدستوري والسياسي في الدولة العراقية .

ثالثا : فرضية الدراسة :- ننطلق في دراستنا من فرضية مفادها التطور السياسي والدستوري للنظام الامريكي بالشكل الذي يعطي صورة واضحة لهذا النظام والاستفادة من الجوانب الايجابية فيه والابتعاد عن الجوانب السلبية في حالة ما انتقلت الدولة العراقية من النظام البرلماني الى النظام الرئاسي .

رابعا : منهج الدراسة :- سنعتمد في دراستنا المنهج التحليلي الاستنباطي للمراحل التاريخية والمبادئ الاساسية والواقع السياسي والدستوري في امريكا .

خامسا : هيكلة الدراسة :- وفي سبيل ذلك سنقسم الدراسة الى مبحثين الاول التطور التاريخي للنظام السياسي الامريكي واهم المبادئ الاساسية والمبحث الثاني مؤسسات النظام الرئاسي الامريكي ومظاهر استقلال السلطات .

المبحث الأول

التطور التاريخي للنظام السياسي الامريكي واهم المبادئ الاساسية

سنقسم هذا المبحث الى مطلبين نتناول في المطلب الاول التطور التاريخي للنظام السياسي الامريكي وفي المطلب الثاني المبادئ الاساسية لهذا النظام .

المطلب الأول

التطور التاريخي للنظام السياسي الامريكي

النظام السياسي الأمريكي مر بثلاث مراحل [ix]:

المرحلة الأولى :- عهد الأستقلال(1776 -1781)

كان في العالم الجديد (13) مستعمرة خاضعة لسيطرة بريطانيا وتتمتع بشئ من الأستقلال الداخلي .وكان عدد سكانها لايتجاوز المليونين , اكثرهم من أصل بريطاني , وكان بينهم (750) الف اسود مستعبد , معظمهم يعمل في المستعمرات الجنوبية .

وفي العام 1765 , نشب نزاع بين بريطانيا والمستعمرات لأسباب اقتصادية (تزايد الضرائب وتقييد حرية التجارة مع الآخرين) ,وعندما تفاقمت الأمور بسبب التعنت وسوء التصرف اندلعت الثورة المسلحة .

وفي تموز 1776, عقدت المستعمرات مؤتمراً في مدينة فيلادلفيا اعلنت فيه استقلالها عن بريطانيا وتحول كل مستعمرة الى دولة حرة مستقلة وعُرف الأعلان بأسم (اعلان الأستقلال) وكان اساس الدستور الأمريكي .

المرحلة الثانية :- عهد التحالف والتعاهد (1781 - 1787).

عقدت هذه الدول المستقلة الناشئة حلفاً عسكرياً لمتابعة الحرب ضد بريطانيا , وعقدت في العام 1781 مؤتمراً لتوطيد الحلف وتحويله الى تعاهد او كونفدرالية , وبعد التصديق عليه اعلن المؤتمر قيام نظام جديد ارست قواعده معاهدة العام 1783, وكان لكل دولة في هذه المعاهدة صوت واحد . وكانت بعض القرارات تتخذ بالأجماع . أما القرارات العادية فتتخذ بأكثرية 9 من 13 على الأقل , والمهمة الأساسية للكونفدرالية كانت تقتصر على الدفاع العسكري والتمثيل الخارجي .

وبعد سنوات شعرت الدول الأمريكية بضعف النظام وبضرورة الأستعاضة عنه بنظام دستوري يتلائم مع الأوضاع المستجدة ويعبر عن رغبة المواطنين في تحقيق وحدة أشمل .

المرحلة الثالثة :- مرحلة الأتحاد والنظام الدستوري الحالي 1787 حتى اليوم

في 1787/5/14 عقدت الدول الأمريكية مؤتمراً في فيلادلفيا اشترك فيه اقطاب الدعوة الأتحادية (جورج واشنطن , ماديسون , هاملتون) الذين استطاعوا السيطرة على الأكثرية في الكونغرس , وبعد مناقشات طويلة وافق المندوبون بالأجماع , في 1787/9/17 على مشروع الدستور الذي وضعه ماديسون , وفي نهاية ذلك العام صدقت الدول على المشروع في مجالسها النيابية . وفي اول كانون الثاني 1789 بدأ تطبيق الدستور الجديد , وفي آذار اجتمع الكونغرس الأول للأتحاد . وفي نيسان تم انتخاب اول رئيس للولايات المتحدة , وفقاً للدستور الجديد , فكان جورج واشنطن . بطل حرب الأستقلال .

المطلب الثاني

المبادئ الأساسية للنظام السياسي الأمريكي

يمكن أجمال المبادئ الأساسية للدولة الأتحادية , كما نص عليها الدستور الأمريكي وأقرها اجتهاد المحكمة العليا , بالأمور التالية :-

1- مبدأ الفيدرالية: فالدولة الأتحادية التي توصل اليها الأمريكيون كانت صيغة مبتكرة في علم القانون والسياسة لم تطبق من قبل , وهذه الصيغة تسمح بجمع عدة دول في دولة واحدة وانشاء سلطة مركزية قوية دون التضحية بكيانات الأعضاء في الولايات [ix].

2- ان رئيس الجمهورية هو صاحب السلطة التنفيذية الفعلية , فيكون في نفس الوقت رئيس الجمهورية , ورئيساً للحكومة, والوزراء يخضعون لرئيس الجمهورية خضوعاً تاماً, وهم خاضعون له اثناء مباشرتهم في اعمالهم وفي عزلهم , فالوزراء في امريكا يخضعون لرئيس الجمهورية خضوع المرؤوس لرئيسه في السلم الأداري [ix].

3- مبدأ سمو الدولة الأتحادية على الدول الأعضاء التي غدت ولايات وهذا المبدأ يعني سمو الدستور الأمريكي وسمو القوانين الصادرة عن الكونغوس وسمو المعاهدات التي تبرمها الدولة الأتحادية على دساتير الولايات وقوانينها [ix].

4- مبدأ الفصل الشديد بين السلطات , يتميز النظام الرئاسي الأمريكي بالفصل الجامد بين السلطات , وهو يعني الفصل بينهما الى أقصى حد ممكن , ولكن ليس فصلاً مطلقاً [ix].

5- مبدأ ديمومة الأتحاد: وهذا يعني استحالة حله او الأنفصال عنه . وكان انتصار الولايات الشمالية , في الحرب الأهلية على الولايات الجنوبية المناصرة لحق الأنفصال فرصة للقضاء على هذا الأتجاه وحافزاً للمحكمة العليا لأصدار قرارات تعتبر الديمومة من المبادئ المسلم بها من جانب جميع الولايات[ix].

6- مبدأ تحقيق المساواة بين الولايات:- والمساواة تتجلى في كيفية تشكيل مجلس الشيوخ, وهذا ما اكدته المادة الأولى الفقرة الثالثة من الدستور الأمريكي (يتألف مجلس الشيوخ الأمريكي من شيخين من كل ولاية ...)[ix].

7- ضمانات الدولة الأتحادية للولايات : ونجد هذه الضمانات في الدستور ذاته , فهو يكفل للولايات كيانها وحدودها ضد اي اعتداء خارجي , كما يكفل شكل الحكم الجمهوري فيها , وهو يقر للدولة الأتحادية بحق التدخل في الشؤون الداخلية للولايات عند اضطراب الأمن فيها , وذلك بناء على طلب السلطات التشريعية فيها , او السلطات التنفيذية , في حال تعذر اجتماع السلطات التشريعية وكل ذلك يستدعي توافق احكام دستور الولاية مع احكام الدستور الأتحادي[ix].

ان هذا النظام الرئاسي التي تتميز به الولايات المتحدة يعتبره كثير من الباحثين العامل الأهم في سرعة ازدهار هذه الدولة وتطورها وتمكنها , من خلال فترة قصيرة من الزمان , من ان تصبح اقوى دول العالم .

المبحث الثاني

مؤسسات النظام السياسي الامريكي وخصائص النظام الرئاسي

مؤسسات النظام الرئاسي هي الكونغرس الذي يتولى السلطة التشريعية , ورئيس الولايات المتحدة الذي يمسك بزمام السلطة التنفيذية , والمحكمة العليا التي تراقب دستورية القوانين . وهذا ما سنتناوله في المطلب الاول اما المطلب الثاني فسنتناول خصائص هذا النظام .

المطلب الاول

مؤسسات النظام السياسي الامريكي

اولاً :- الهيئة التشريعية (الكونغرس)

يتألف من مجلسين : مجلس النواب ومجلس الشيوخ , فالدستور اعتمد نظام الثنائية , او نظام المجلسين في السلطة التشريعية , ووفقاً للفصل الشديد بين السلطات فان الكونغرس بمجلسيه هو صاحب الأختصاص العام في التشريع , فله وحدة سلطة التشريع , وليس له ان يفوض هذا الأختصاص التشريعي الى اي هيئة أخرى [ix].

ويمثل مجلس النواب سكان الولايات المتحدة الامريكية , ويتم اختيار اعضائه بالاقتراع العام المباشر , ومدة العضوية سنتان , اما مجلس الشيوخ فيمثل الولايات على قدم المساواة , وبذلك تمثل كل ولاية بعضوين أياً كان حجمها وأياً كانت اهميتها او نفوسها . ويتم اختيار اعضاء هذا المجلس بالاقتراع العام المباشر , ومدة العضوية ست سنوات ويتم تجديد الاعضاء بنسبة الثلث كل سنتين[ix]. ان اختصاص مجلس النواب تشريعي بحت , اما مجلس الشيوخ فقد تمتع اضافة الى التشريع , بصلاحيات تنفيذية إذ انه يشترك مع رئيس الدولة في تعيين الوزراء والسفراء وبعض كبار الموظفين ويوافق على المعاهدات التي يبرمها الرئيس . كما انه يشارك في عملية تعيين قضاة المحكمة الفدرالية العليا . ويرأس هذا المجلس نائب الرئيس الامريكي وليس له حق التصويت الا في حالة تعادل اصوات المقترعين . والاختصاص الاساس للكونغرس الامريكي , شأنه في ذلك شأن جميع برلمانات العالم , هو التشريع ولكنه يتميز عن غيره بأنه يجمع بيده كل العملية التشريعية (اقتراح , مناقشة , اقرار) ثم يرفع مشروع القانون الى الرئيس الامريكي للتصديق وللأخير حق الاعتراض (الفيتو) [ix] .

ثانياً:- الهيئة التنفيذية

نصت الفقرة الاولى من المادة الثانية من الدستور الامريكي على (تخول السلطة التنفيذية لرئيس الولايات المتحدة الامريكية وهو يشغل منصبه مدة اربع سنوات وينتخب معه نائب الرئيس الذي يختاره للمدة عينها ...)

ويساعد الرئيس عدد من الوزراء يتم تعيينهم واعفاؤهم من مناصبهم من قبل الرئيس نفسه وهم مسؤولون امامه فقط , ولا يجوز انتخاب الرئيس اكثر من مرتين[ix] .

ينتخب الرئيس بطريقة الانتخاب غير المباشر (أي على درجتين) . وقد نصت المادة (12) من الدستور على طريقة الانتخاب وهي كما يلي : (تعين كل ولاية بالكيفية التي يشير بها نظامها التشريعي عدد من الناخبين معادلاً لمجموع عدد الشيوخ والنواب . إذ يقوم سكان كل ولاية بأنتخاب (مندوبين) عنهم ليقوم هؤلاء بأنتخاب الرئيس نيابة عن سكان الولاية , على ان لا يكون هؤلاء المندوبين من الشيوخ او النواب الذين يمثلون الولاية في الكونغرس الامريكي .

ان الرئيس الذي ينتخب من قبل الشعب تكون له هيبة وقوة تجاه الهيئات الاخرى في الدولة إذ ان عضو المجلس منتخب من قبل منطقة او دائرة انتخابية معينة أي من قبل عدد محدود من المواطنين بينما يكون الرئيس منتخباً من كل او اغلبية الشعب . ولهذا نجد ان اختصاصاته واسعة جداً , وهو القائد الاعلى للجيش , ويتولى رسم السياسة الخارجية وتنفيذها وكذلك يتولى رئاسة الجهاز الاداري (الفدرالي)[lx].

ثالثاً- السلطة القضائية

السلطة القضائية في الولايات المتحدة الامريكية تتمتع باستقلال تام عن السلطتين الاخريين ويظهر ذلك الاستقلال من حيث اختيار القضاة . فقد نص الدستور على انتخاب القضاة بواسطة الشعب مباشرة دون تدخل أي من السلطتين التشريعية او التنفيذية في هذا الامر. فحيث يوجد (حكم القانون) او (حكومة القانون) تتولى المحاكم حماية الحقوق الشخصية . اضف الى هذه المهمة مراقبة دستورية القوانين الصادرة عن المجالس التشريعية ومنع السلطة التعدي على اختصاصات السلطة الاخرى .

وقد استطاع القضاء الامريكي ان يحافظ على هيبته ووقاره وظل دائما موضع الاحترام والتقدير والاجلال .

وللمحكمة العليا في النظام الامريكي اهمية خاصة نظراً لتركيبتها واختصاصاتها فهي تنظر في جميع القضايا الخاصة والعامة وحتى الادارية وتتمتع بصلاحيات واسعة إذ انها لا تكتفي بدراسة المسائل القانونية في القضايا المرفوعة اليها انما لها حق النظر في الوقائع المادية خلاف ما هو معمول به في البلاد التي يوجد فيها محكمة نقض وابرام أو تمييز يعود لها فقط النظر في الوقائع القانونية .

ولا يستطيع البرلمان الامريكي ان يعدل نظام المحكمة العليا الا بعد اتباع الطريقة الخاصة بتعديل الدستور الاتحادي . وقد ترتب على ذلك كله ان وصف بعض الفقهاء المحكمة العليا هذه بانها هيئة سياسية , وانها بمثابة مجلس سياسي ثالث يقوم الى جانب مجلس النواب والشيوخ[lx].

المطلب الثاني

خصائص النظام الرئاسي الامريكي

على خلاف النظام البرلماني الذي يقوم على ثنائية الجهاز التنفيذي , والتعاون والرقابة المتبادلة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية , فان النظام الرئاسي يتميز بوحدة السلطة التنفيذية والفصل بين السلطات . وسنحاول التعرف على هاتين الخاصيتين , وكما يأتي

اولا : وحدة السلطة التنفيذية

يتمثل الاساس الاول للنظام الرئاسي لوحدة السلطة التنفيذية , بمعنى وجود رئيس للجمهورية يتولى ويمارس وحدة الوظيفة من الناحية الدستورية , فهو يجمع بين صفتي رئيس الدولة ورئيس الحكومة , ولا يوجد الى جواره رئيس وزراء , او مجلس وزراء لهيئة جماعية .

ويتولى الشعب اختيار رئيس الجمهورية بالاقتراع العام , سواء المباشر او غير المباشر , وقد كفل له ذلك مركزا قويا , يتلائم مع ثقة الشعب به من اجل تحقيق المساواة بينه باعتباره صاحب الوظيفة التنفيذية , وبين البرلمان - المنتخب من قبل الشعب ايضا – باعتباره صاحب الوظيفة التشريعية . وهذه الصفة التنفيذية لرئيس الدولة اعطته سلطات واسعة , وجعلته ممثل الامة في وظيفة رئيس الدولة ومباشرة السلطة التنفيذية .

على هذا الاساس يضع الرئيس السياسة العامة للدولة , ويشرف على تنفيذها حيث ينظم ويراقب اعمال الادارات العامة ويتولى القيادة العليا للجيش ويباشر السياسة الخارجية , يعاونه وزراؤه ومساعدوه , دون ان يكون لهم استقلال في مواجهته , يعينهم ويعزلهم , ويخضعون له خضوعا تاما , ويستمدون سلطاتهم واختصاصاتهم منه , وتكون مسؤوليتهم عند تنفيذهم للسياسة العامة امامه وحده .

وهكذا وعلى عكس القاعدة في النظام البرلماني التي تقوم على ان رئيس الدولة يملك ولا يحكم , ومصون وغير مسؤول فان القاعدة في النظام الرئاسي ان الرئيس يسود ويحكم , ويكون مسؤولا عن تصرفاته وتصرفات وزرائه ومساعديه امام الشعب[lx].

ثانيا : الفصل بين السلطات

يقوم النظام الرئاسي على اساس اخر هو الفصل بين السلطات الثلاث , التشريعية , التنفيذية , القضائية , مع بعض حالات التوازن . فالبرلمان يستقل بمباشرة الوظيفة التشريعية دون تدخل او اشتراك من السلطة التنفيذية .

فلا يجوز لرئيس الدولة دعوة البرلمان الى دورات انعقاده العادية , او فض اجتماعه او تاجيله , وليس له كذلك حل البرلمان او احد مجلسيه , ويمتنع عليه ايضا حق اقتراع القوانين .

كما لا يجوز الجمع بين المنصب الوزاري وعضوية البرلمان , ويمتنع على الوزراء ايضا دخول البرلمان , والمناقشة فيه , لشرح سياسة الحكومة او للدفاع عنها .

والسلطة التنفيذية بالمقابل تستقل في مباشرة وظيفتها دون تدخل من البرلمان , فهي التي تضع السياسة العامة للدولة , وهي التي تتولى تنفيذها , ولا تكون مسؤولة عنها الا امام الشعب . فالرئيس ووزراؤه غير مسؤولين سياسيا امام البرلمان , وليس للوزراء ان يكونوا اعضاء فيه , او ان يستطيع البرلمان توجيه اسئلة او استجوابات اليهم , او طرح الثقة او سحبها منهم , ولا يملك البرلمان ايضا ان يرغم الوزراء على حضور جلساته .

ومن عوامل استقلال السلطة التنفيذية عن السلطة التشريعية ان الرئيس لا يدين بمنصبه الى البرلمان , انما الى الشعب الذي انتخبه .

كذلك منح النظام الرئاسي السلطة القضائية استقلالها في مواجهة السلطتين التشريعية والتنفيذية بان جعل اختيار اكثر القضاة يتم بالانتخاب من قبل الشعب , وبنظام قانون مستقل للمحاكم , كما يتمتع القضاة باستقلال تام في اصدار قراراتهم .

ولما كان مبدأ الفصل المطلق بين السلطات مستحيلا وغير قابل للتحقيق نشأت الحاجة الى تكملته بمبدأ التوازن والرقابة المتبادلة الذي يزود كل سلطة من السلطات الثلاث بالوسائل التي تصلها بالأخريات , وتمنحها القدرة على وقفها عند حدود اختصاصاتها[lx]. ويقوم مبدأ التوازن والرقابة على الاسس الاتية :

1- اعطاء رئيس الجمهورية حق الاعتراض على القوانين التي يشرعها البرلمان وهو ما يسمى بحق الاعتراض التوقيفي المؤقت , لان اثره لا يتعدى اعادة القانون المعترض عليه الى البرلمان الذي يستطيع اسقاط الاعتراض بالموافقة على القانون , باغلبية موصوفة .
2- اعطاء البرلمان حق الاشتراك في بعض سلطات رئيس الجمهورية , وفي مقدمتها السياسة الخارجية , وحق تعيين كبار الموظفين , حيث يلزم الدستور موافقة البرلمان .
3- تملك السلطة القضائية حق الرقابة على اعمال السلطتين التشريعية والتنفيذية , وحتى تأويلها او الامتناع عن تطبيقها , في حالة مخالفتها للدستور[lx].

الخاتمة

هناك ثلاث انظمة سياسية في العالم المعاصر منظوراً اليها من زاوية مبدأ الفصل بين السلطات , فإذا قامت العلاقة بين السلطات قائمة على اساس المساواة كان النظام برلمانياً, وإذا كانت الغلبة والمكانة الأعلى للسلطة التنفيذية , سمي رئاسياً , ويسمى نظام حكومة الجمعية ذلك النظام الذي تكون فيه الهيئة التشريعية هي المهيمنة على غيرها من الهيئات , وبعد ان بحثنا النظام السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية يتبين لنا ما يأتي :-

1- ان النظام السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية أول من وضع في العصر الحديث وفي نصوص دستورية صلاحيات المؤسسات والهيئات الدستورية والسياسية في الدولة .

2- اول نظام أخذ بالنظام الرئاسي واحسن تطبيقه.

3- أول من نادى بمبدأ سمو الدستور واتاح للمحاكم مراقبة دستورية القوانين.

4- أول من ابتكر النظام الفدرالي , انطلاقاً من الكونفدرالية .

5- أول من شدد على ان الحكومة تقوم لحماية الحقوق غير القابلة للأستلاب , وعلى ان سلطتها تنبثق من رضى المحكومين .

6- اول من نادى بحق الشعب عندما تنحرف الحكومة عن اهدافها ان يغيرها ويقيم مكانها حكومة جديدة كفيلة بتوفير الأمن والرفاهية.

7- ان نجاح النظام الأمريكي يعود الى ركائز ثلاث اساسية هي الديمقراطية والفدرالية والنظام الرئاسي.

8- كما ان نجاح هذا النظام يعود الى وجود احزاب منظمة ورأي عام متماسك ومتعاون , وجمهور يتمتع بقسط من الوعي والثقافة , وقوانين تتجاوب مع تطلعات الشعب .

التوصيات

1- على الرغم من النجاح الكبير للنظام الرئاسي في الولايات المتحدة الأمريكية فأنه فشل في كثير من دول العالم وخاصة في دول امريكا الجنوبية وعدد من الدول العربية .

2- نوصي بتطبيق النظام الرئاسي للدولة العراقية بالوقت الحاضر او بالمستقبل القريب بعد المعاناة التي مرت بها الدولة العراقية , وذلك لأن الظروف الحالية تحتاج الى هكذا نظام .

3- نوصي بأنشاء مركز دستوري وينظم بقانون اسوة بالدول المتقدمة في هذا المجال كامريكا مثلاً.

واخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمين

المصادر

[1] أميل هوبنر : النظام السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية , مركز الأمارات للدراسات والبحوث الأستراتيجية , دراسات مترجمة 37, سنة 2009, ترجمة عدنان عباس علي.

[2] د. أحسان حميد المفرجي وآخرون : النظرية العامة في القانون الدستوري والنظام الدستوري في العراق , توزيع المكتبة القانونية , بغداد , الطبعة الثانية , سنة 2007.

[3] د. احمد عبد الحميد الخالدي : القانون الدستوري والنظم السياسية الديمقراطية الرئيسية , دراسة مقارنة, دار شتات للنشر والبرمجيات, مصر , القاهرة , سنة 2011.

[4]د. آدمون رباط : الوسيط في القانون الدستوري العام , الجزء الأول , دار العلم للملايين.

[5] د. عبد الحميد بدوي : نظام الحكم في الولايات المتحدة , مجلة القانون والأقتصاد , السنة الثالث عشر.

[6] د. عبد الكريم زيدان: النظم السياسية والقانون الدستوري, دار الثقافة للنشر والتوزيع, الأردن, عمان, الطبعة الأولى, سنة 2010.

[7] د. محمد كاظم المشهداني , النظم السياسية, جامعة الموصل سنة 1991.

[8]د. محمود المجذوب : القانون الدستوري والنظام السياسي في لبنان , منشورات الحلبي الحقوقية , الطبعة الرابعة , بيروت ,لبنان , 2002.

[9] د. محمود عاطف البنا , الوسيط في النظم السياسية , دار الفكر العربي , منشأة المعارف بالأسكندرية, سنة 1989.

[10]د. هاني علي الطهراوي : النظم الساسية والقانون الدستوري, دار الثقافة للنشر والتوزيع , طبعة الرابعة سنة 2014.

[11] د. جواد الهنداوي: القانون الدستوري والنظم السياسية, العارف للمطبوعات و بيروت, لبنان, الطبعة الأولى, سنة 2010.

[12] موريس دوفرجيه : المؤسسات السياسية والقانون الدستوري , الأنظمة السياسية الكبرى , المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع , ترجمة د. جورج سعد.

[13] د. صالح جواد كاظم و د. علي غالب العاني : الانظمة السياسية , المكتبة القانونية بغداد 1990.

[14]د. احمد كامل ابو المجد : الرقابة على دستورية القوانين في الولايات المتحدة الامريكية والاقليم المصري , مكتبة النهضة المصرية , سنة 1960 .

د. حميد حلون خالد: الانظمة السياسية , توز